العرب
الإثنين 2021/10/18
السنة 44 العدد 12213

فرنسا لا تريد تهدئة أحادية الجانب مع الجزائر

ماكرون يتفادى توريط السلطة السياسية في أحداث أكتوبر 1961

تفادى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون توريط بلاده في مسؤولية أحداث أكتوبر العام 1961، بعدما ألقى باللائمة على محافظ الأمن آنذاك موريس بابون، دون أن يحمل مسؤولية الأحداث للقيادة السياسية، فرغم وصفه لها بـ"الشنيعة" و"غير القابلة للغفران" إلا أنه لم يقدم لا اعتذارا ولا رسالة كان يمكن أن تقلص ولو نسبيا الهوة بين بلاده والجزائر، وهو ما يشكل فرصة ضائعة تلج إلى دخول علاقات البلدين مرحلة الأزمة المستقرة، في ظل إصرار باريس على عدم التهدئة من جانب واحد مع الجزائر.

صابر بليدي

بوادر أزمة دبلوماسية جديدة بين باريس والجزائر

الجزائر - مرت الذكرى الستّون لأحداث السابع عشر من أكتوبر 1961 بباريس، دون أن تستغل من طرف القيادات السياسية في البلدين، في تلطيف الأجواء بينهما بعد أسابيع من التصعيد الدبلوماسي، الذي وصل إلى حد سحب السفير الجزائري من باريس لغاية الآن، فضلا عن حظر الأجواء الجزائرية على الطيران العسكري الفرنسي العامل في منطقة الساحل الصحراوي.

ولئن سجل الرئيس إيمانويل ماكرون، سابقة أولى في تاريخ رؤساء فرنسا، لما قرر حضور الاحتفالية التي أقميت على ضفاف نهر السين بباريس، إحياء لمجازر السابع عشر من أكتوبر 1961، التي راح ضحيتها العشرات من الجزائريين بسبب ممارسات العنف والقمع التي تمت حينها ضدهم من طرف الأمن الفرنسي، ورمي بعضهم في النهر بعد تصفيتهم، فإن الرجل التزم الصمت في هذه المناسبة واكتفى قصر الإليزيه بإصدار بيان فقط.

> الرئيس الفرنسي ظهر غير مبال بالسجال القائم في الجزائر حول مضمون تصريحاته ما يوحي بأنه لا يريد تهدئة أحادية الجانب

ويبدو أن ماكرون، الذي أدخل بلاده في أزمة دبلوماسية مع الجزائر بسبب تصريحات له حول السلطة في الجزائر والذاكرة المشتركة والماضي التاريخي، لا يريد التهدئة في الوقت الحاضر مع أكبر المستعمرات القديمة لفرنسا في القارة الأفريقية، وهو ما يرشح الأزمة لأن تمتد إلى المزيد من الوقت وقد تتعدى موعد الانتخابات الرئاسية القادمة في فرنسا بعد بضعة أشهر.

وظهر الرئيس الفرنسي، غير مبال بالسجال القائم في الجزائر حول مضمون تصريحاته المثيرة، ولا بالقرارات المتخذة من طرف القيادة السياسية، التي استدعت السفير للتشاور ولم يعد إلى حد الآن، إلى جانب غلق المجال الجوي في وجه الطيران العسكري الفرنسي، وهو ما يوحي بأن الرجل لا يريد تهدئة أحادية الجانب أو الظهور في ثوب الرئيس أو المرشح الضعيف أمام أنصاره والرأي العام الفرنسي عشية الانتخابات المذكورة.

وإذا اعتبر البيان الصادر عن قصر الإليزيه بمناسبة الذكرى الأليمة، والتي أدرجت احتفاليتها بموجب المقاربة التي وضعها تقرير المؤرخ والمستشار بنجامين ستورا، لما سمي بـ"علاج جراح الذاكرة"، في التقرير الصادر خلال الأشهر الأخيرة في فرنسا لتسوية الملف التاريخي مع الجزائر، فإن الأوصاف التي أطلقت حولها لم تقدم ما يقنع الجزائريين بوجود نوايا فرنسية رسمية للاعتراف بجرائم الحرب التي ارتكبت في حقهم خلال الفترة الاستعمارية (1832 – 1962).

ويبدو أن ماكرون، يريد النأي بالسلطة السياسية لبلاده عما ارتكب في حق المتظاهرين الجزائريين حينها من طرف الأمن الفرنسي، وأعطى الانطباع بأن الجريمة تحمل بعدا معزولا، وحمّل المسؤولية لمدير الأمن آنذاك بباريس الجنرال موريس بابون، الأمر الذي يلمح إلى إخلاء مسؤولية القيادة السياسية عما تم ارتكابه في حق المتظاهرين السلميين، ووضعها تحت يد مدير أمن لا غير.

ويترجم هذا الموقف حرص الرئيس الفرنسي، على عدم تقديم أي تنازل أو تلبية أي طلب للمطلب الجزائري حول الاعتراف والاعتذار عن الحقبة الاستعمارية، وهو ما يزيد من فتور علاقات بين الطرفين وحتى من تعقيدات الأزمة الدبلوماسية القائمة، خاصة وأن اماكرون كان صريحا ليس مع الجزائر فقط بل مع عموم أفريقيا، لما صرح مؤخرا في القمة التي انعقدت بباريس مع شباب القارة السمراء، بـ"عدم اعتراف فرنسا بدورها الاستعماري في القارة"، بينما كان "معترفا ومعتذرا لحركيي الجزائر خلال الأسابيع الماضية عن جحود فرنسا لمهامهم ودورهم"، وهو ما اعتبر كيلا بمكاييل غير منصفة من قبل الرجل لأنه اعتذار من فئة لا زالت توصف بـ"العمالة والخيانة" في وطنها الأصلي، بينما يصر على تجاهل مطلب شعب كامل تعرض إلى قرن وثلث قرن من همجية استعمار بلاده.

واكتفى بيان الرئاسة الفرنسية، بالتنديد بالأحداث المذكورة، وقال إنها "جرائم لا مبرر لها بالنسبة إلى الجمهورية، وأن رصاصا حيا أطلق في هذا المكان وتم انتشال جثث من نهر السين".

وأضاف "لقد مورس قمع وحشي وعنيف ودام، بحق المتظاهرين الذي خرجوا في السابع عشر من أكتوبر 1961 احتجاجا على حظر تجول الجزائريين بعد الساعة الثامنة والنصف مساء، وأن نحو اثني عشر ألف جزائري اعتقلوا ونقلوا إلى مراكز فرز في ملعب كوبرتان وقصر الرياضات وأماكن أخرى، إضافة إلى عدد كبير من الجرحى، قتل منهم العشرات ورميت جثثهم في نهر السين، ولم تتمكن عائلات كثيرة من العثور على جثث أبنائها الذين اختفوا في تلك الليلة".

وفي المقابل ذكر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون بهذه المناسبة بأن "هذه الذكرى تُتيح لي تأكيد حرصنا الشديد على التعاطي مع ملفات التاريخ والذاكرة، بعيدا عن أي تَراخ أو تَنازل، وبروح المسؤولية، وفيَ منأى عن تأثيرات الأهواءَ وعن هيمنة الفكر الاستعماري الاستعلائي على لوبيات عاجزةٍ عن التحررِ من تَطرفها المزمن".

وإن حملت المفردات تشددا جزائريا تجاه تعاطي الإدارة الفرنسية مع الذاكرة المشتركة، إلا أنها ألقت بالمسؤولية على لوبيات، وهو ما يوحي بأن الرئيس الجزائري لا يريد توريط كل فرنسا في ملف الذاكرة، بما يعيد إلى الأذهان تصريحات سابقة له، وصف فيها ماكرون، بـ"الصديق والنزيه، غير أن لوبيات تعيق طريقه لتحقيق انفتاح حقيقي مع الجزائر".

إحكام السيطرة على المنافذ أولوية وزير الداخلية التونسي

خالد هدوي

تونس - حملت زيارة وزير الداخلية التونسي إلى مطار تونس قرطاج حزمة من الرسائل الأمنية بحسب الخبراء والمراقبين، أبرزها إحكام السيطرة على المنافذ الجوية بشكل جيد، وإظهار مستوى الجاهزية الأمنية في مستوى الرقابة.

وأدّى وزير الداخلية التونسي توفيق شرف الدين مساء السبت مرفوقا بالمدير العام للأمن الوطني زيارة تفقد إلى مطار تونس قرطاج، التقى خلالها بأعوان وإطارات محافظة شرطة الحدود التابعة للإدارة العامة لشرطة الحدود والأجانب، واطلع على المنظومة المخصصة لتأمين المساحات الداخلية والخارجية للمطار وخاصة منظومات الرقابة والتفتيش في الحلول والمغادرة.

وتحدث شرف الدين وفق بلاغ لوزارة الداخلية مع كل الإطارات الأمنية حول سير العمل وظروفه، مسديا تعليماته إليهم بضرورة مواصلة التحلّي باليقظة والانتباه حماية لهذه النقطة الحدودية.

وشدّد شرف الدين على ضرورة تطبيق القانون والتراتيب على الجميع دون أيّ استثناء وإسداء الخدمات الحدودية للمسافرين التونسيين والأجانب من مختلف الجنسيات في أحسن الظروف.

كما أدى الوزير زيارة تفقدية إلى مدينة القيروان الأحد للوقوف على آخر الاستعدادات للاحتفال بالمولد النبوي الشريف.

وأكد توفيق شرف الدين في تصريح لإذاعة محلية أنه سيعمل على "تطبيق القانون على الجميع دون استثناء مشددا التزامه بمكافحة الإرهاب وبث الطمأنينة في نفوس التونسيين والعمل على الحفاظ على سيادة الدولة ".

ويرى مراقبون أن توفيق شرف الدين أراد من خلال الزيارة إرسال عدد من الرسائل الأمنية للتأكيد على استتباب الأمن والسيطرة على الحدود الجوية وحسن مراقبة كل العمليات والتحركات.

وأفاد علية العلاني الباحث في شؤون الجماعات الإرهابية أن "الرسالة الأولى التي أراد وزير الداخلية إيصالها هي أن كل المنافذ الجوية لتونس تحت السيطرة، وأنه توجد رقابة حول دخول المسافرين وخروجهم، إضافة إلى الأموال التي تأتي عبر المطار دون أن تمر من المسالك القانونية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "تونس بدأت تسترجع عافيتها بعد جائحة كورونا والحكومة الحالية جاهزة للقيام بأعمالها، والوضع الأمني مستتب وكل من يريد الاستثمار في تونس لن يجد صعوبات في الاستقرار وما يتعلق بالبيروقراطية".

وتابع العلاني "وزارة الداخلية تقول إنها قادرة على أن تبسط سيطرتها على كل البلاد، وخصوصا الجاهزية الأمنية المتطورة في التصدي للعمليات الإرهابية في ظل المرحلة الانتقالية الحالية".

وأشار إلى أنه "توجد إمكانية كبيرة أن تمر البلاد إلى إصلاحات سياسية واقتصادية"، قائلا "عندما يلاحظ المستثمر أن الوضع الأمني مستتب ومستوى الجاهزية أفضل، سيشجعه على القدوم إلى تونس".

وسبق أن أدى وزير الداخلية زيارة غير معلنة إلى ولاية (محافظة) بنزرت (شمال) لتفقد سير الإجراءات الأمنية الخاصة باستعدادات الجهة لإحياء الذكرى الثامنة والخمسين لعيد الجلاء.

والجمعة فككت وحدات الحرس الوطني بولاية تطاوين جنوب البلاد خلية إرهابية كانت بصدد تحضير عبوات ناسفة لاستعمالها في عملية نوعية.

وألقت السلطات الأمنية الليبية القبض على عنصر في تنظيم داعش يدعى أعُمر عزالدين مكلف بإدخال عناصر التنظيم وتسهيل حركتهم عبر الحدود الليبية – التونسية.

وأكد خبراء أمنيون على أهمية زيارة المطار الذي يعتبر رمزا للسيادة، معبرين عن وجود أساليب عمل جديدة بين مختلف وزارات حكومة نجلاء بودن، من شأنها أن تعاضد جهود وزارة الداخلية في حفظ الأمن والاستقرار.

واعتبر المتحدث الأسبق باسم وزارة الداخلية في تونس خليفة الشيباني في تصريح لـ"العرب" أن "مطار قرطاج بخلاف رمزيته الوطنية، فهو أهم معبر حدودي من حيث تنقل المسافرين وهو أحد رموز السيادة".

وقال "في فترة سابقة هناك إرهابي قدم من تركيا ومرّ مرور الكرام عبر المطار، ومؤخرا تم تفكيك خلية إرهابية".

علية العلاني

هناك تأكيد على وجود رقابة على حركة المسافرين والأموال

خليفة الشيباني

وزير الداخلية أمر بمعاملة المسافرين في إطار القانون

وأردف "وزير الداخلية أعطى أوامر بشأن معاملة المسافرين في إطار القانون وهذا فيه دلالة على استتباب الأمن"، مشيرا إلى أن "التنسيق بين وزير الداخلية ووزيرة العدل منذ يومين فيه رسائل عمل جديدة وطرق جدية في مكافحة الفساد".

والتقى وزير الداخلية توفيق شرف الدين الجمعة بمقر وزارة الداخلية ليلى جفال وزيرة العدل، حيث تم التطرق إلى سبل تعزيز التنسيق بين الوزارتين في خصوص مزيد تفعيل منظومة تأمين مقرات المحاكم، فضلا عن توفير الظروف الملائمة لضمان إنفاذ القوانين، في حدود اختصاص كل وزارة، في مجال مكافحة الجريمة بكل أنواعها وخاصة الفساد والاحتكار والتهريب، تكريسا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن كحقه في المساواة أمام القانون وفي قضاء عادل وناجز ومستقل.

وأفاد بيان صادر عن وزارة الداخلية بأن شرف الدين وجفال اتفقا على عقد جلسات دورية لمتابعة مدى تقدم تنفيذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق النقاط المشار إليها.

وكان الرئيس قيس سعيد أصدر أمر تسمية رئيس الحكومة وأعضائها وقد أعلنت رئيسة الحكومة نجلاء بودن عن تركيبة الحكومة.

وسبق لشرف الدين تقلد منصب وزارة الداخلية في حكومة هشام المشيشي في أغسطس من العام الماضي ثم تمت إقالته في يناير الماضي، أي بعد أربعة أشهر من توليه لمهامه على خلفية إعداده لقائمة من التحويرات على مراكز أمنية مركزية حساسة وأخرى جهوية دون استشارة رئيس الحكومة والمدير العام للأمن الوطني والمدير العام آمر الحرس الوطني . وإثر إقالته من وزارة الداخلية عيّن الرئيس سعيد في الخامس من أبريل الماضي شرف الدين رئيسا للهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية برتبة وزير.

أمن مستتبّ

تأكيد ليبيّ لأوروبا على ضرورة نقل معركة الهجرة من البحر إلى الجنوب

طرابلس - تصاعدت وتيرة الدعوات الليبية المطالبة للأطراف الأوروبية بضرورة تكثيف الجهود الأمنية المشتركة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، عبر نقل المعركة المتعلقة بها من البحر إلى جنوب ليبيا.

وأكد عضو المجلس الرئاسي الليبي موسى الكوني، على ضرورة قيام البلدان الأوروبية بنقل معركة مكافحة الهجرة غير الشرعية من البحر إلى جنوب ليبيا، معتبرا أن ذلك لن يتأتّى إلا من خلال العمل الأمني المشترك مع دول جوار ليبيا ومساعدتها على تأمين الحدود.

وجاء ذلك خلال اجتماع مُوسَّع عقده الأحد في طرابلس مع نائب سفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا خوسيه ساباديل، والسفير الإيطالي والوفد المرافق له، ورئيس المنظمة الدولية للهجرة، ونائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لإدارة أمن الحدود "يوبام".

وأفاد المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي بأن "الاجتماع تركز حول مشروع الشراكة المتعلق بحماية الحدود، وإنجاز مشاريع تنموية في مناطق الجنوب الليبي تهدف إلى معالجة إشكالية الهجرة غير الشرعية، وإعداد الكفاءات الأمنية القادرة على التعامل مع هذا الملف الإنساني الصعب وذلك من خلال برامج لتدريب حرس الحدود وإعداد فرق أمنية نموذجية تتمتع بخبرة التعامل الإنساني والأمني".

وأكد الكوني على "ضرورة نقل معركة مكافحة الهجرة غير الشرعية من البحر، حيث توفر البلدان الأوروبية لذلك مبالغ فلكية دون نتائج ناجعة، بل ساهم ذلك في تمديد آلام عابري السبيل وعودتهم إلى مراكز الإيواء، ونقل المواجهة إلى الجنوب ليس فقط للحدّ من مرور المهاجرين، ولكن لمواجهة المهربين وتجار البشر والعصابات الإجرامية العابرة للحدود".

وقال إن "ذلك لن يتأتّى إلا من خلال العمل الأمني المشترك مع دول الجوار، ومساعدة ليبيا على تأمين حدودها، وإعداد الفرق الأمنية الصحراوية القادرة على العمل في مناخات الصحراء".

وشدَّد الكوني على أهمية التعاون الدولي المشترك في هذا الشأن، موضحا "لا يجب أن تتحمل ليبيا أعباء هذا الملف بمفردها، باعتبارها دولة عبور وليست المقصد"، مطالبا بالعمل "على دعم حرس الحدود، ومنحه الإمكانات اللوجستية التي تمكنه من مكافحة الهجرة غير الشرعية، وخلق تنمية طويلة المدى في مناطق الجنوب، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في حكومة الوحدة الوطنية".

موسى الكوني

لا يجب أن تتحمل ليبيا أعباء ملف الهجرة بمفردها

والأسبوع الماضي، قال مكتب المراسم والإعلام برئاسة أركان القوات البحرية الليبية إن "حرس السواحل أنقذ تسعين مهاجرا غير شرعي كانوا في طريقهم نحو أوروبا على متن قارب مطاطي".

وأضاف المكتب في بيان له أن "المهاجرين يحملون عدة جنسيات أفريقية"، مفيدا بأن "عملية الإنقاذ جرت من قبل الزورق زوارة التابع لجهاز حرس السواحل فور تلقيه نداء استغاثة، حيث قام بدوره في إنقاذ المهاجرين وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لهم".

وسبق أن قالت وزارة الداخلية الليبية إن السلطات احتجزت نحو أربعة آلاف مهاجر غير شرعي، نتيجة عملية نفذتها قوات الأمن بالقرب من طرابلس.

وبحسب وزارة الداخلية، فإن الغرض من المداهمة، التي نفذت بأمر من النائب العام، هو اعتقال المجرمين وتجار المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين.

ويوجد في ليبيا نحو ستّمئة ألف مهاجر غير شرعي، بحسب بيانات الأمم المتحدة، أغلبهم من أفريقيا جنوب الصحراء، ويعيش هؤلاء على أمل عبور البحر المتوسط إلى القارة الأوروبية.